

وليد نويهض*

قراءة في الثورات العربية الاستبداد وتداعيات التغيير

المشروعة. ثم نعرض من خلال كتاب محمد جمال باروت العقد الأخير في تاريخ سورية للخلفية الاقتصادية السياسية التي ساهمت في هذا الانفجار، ونقوم بعد ذلك بعرض تحليل لدور المجتمع الافتراضي في سيرورة هذه الثورة من خلال كتاب حمزة المصطفى المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، ثم نتناول كتاب خلفيات الثورة لمجموعة من المؤلفين تتعدد فيه منظورات العلاقة بين الثورة وما سبقها.

سورية: درب الآلام

تنبع أهمية كتاب سورية: درب الآلام نحو الحرية من أنها لا تقتصر على معلوماته وإنما تعداها أيضاً إلى منهج التحليل الذي اعتمده فأعطاه قدرة على اكتشاف منزلقات الثورة وظهور التشققات على الشاشة المكشوفة على ألوان متعارضة. تتبع الكتاب مسار الثورة ورصد «دينامياتها الاجتماعية، وتحوّنها إلى ثورة مسلحة، وما نتج خارجها من ظواهر عنيفة ثورية أو جنائية أو طائفية» (ص ٣٧)، معتمداً

في هذا الجزء الثالث والأخير من قراءات في الثورات العربية من خلال إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقف أمام الحدث السوري بكل تعقيداته، علماً بأن هناك صعوبة في قراءة حدث لم تتوقف تداعياته حتى الساعة، وتكمن الصعوبة في ملاحقة أخبار الوقائع التي تتراكم يوميًا وتتحوّل مع متغيرات الزمن.

نبدأ بكتاب عزمي بشارة سورية درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن^(١) الغني بالمعلومات والمتابعة الدقيقة للتحوّلات، فهو يرصد صيرورة الثورة، ويشمل فترة سنتين من عمرها «من آذار/مارس ٢٠١١ حتى آذار/مارس ٢٠١٣» (ص ١١)، في لحظة لا تزال الأزمة فيها مفتوحة على عالم مجهول من الانقسامات وقد أدت إلى ظهور تنظيمات رابعة تقتصر وظيفتها على تفخيخ صورة الشعب السوري وتخويف الناس من مخاطر متابعة المواجهة لتحقيق المطالب

* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المصالح الاقتصادية وإدارة الدولة في مصير مشترك» (ص ٦٠٣).

وبسبب اعتماد الكاتب المنهج الاجتماعي - التاريخي وتحليل الوثائق والمعلومات، أدرك مبكرًا مخاطر انزلاق الثورة اضطرابًا من حركة سلمية إلى مسلحة وانشدادها باتجاه «الشرخ الطائفي» ونشوء ظاهرة «أمراء الحرب» وعناصر جهادية «لا تشارك الثورة أهدافها التي انطلقت من أجلها» (ص ٦٠٥). وخطأ المعارضة أنها انزلت نحو صوغ «المطالب بلغة طائفية»، الأمر الذي قاد إلى ما «يشبه الاحتراب الأهلي» بسبب طبيعة النظام الطائفية. فالطائفية في سورية «ليست افتراء بل هي قائمة في نظام الحكم» (ص ٦٠٩) نظرًا إلى تشابك الوضع وتعقيداته، «خصوصًا المكونات الإثنية والعرقية التي توجد في المجتمع السوري» (ص ٤٧٥).

مسؤولية النظام

ساهم المنهج الذي اعتمده بشاره في المساعدة على التقاط المفارقات والتحذير المبكر من مخاطر انزلاق الثورة؛ فالكتاب يتضمن معلومات تفصيلية، ومتابعة استقرائية يومية تم جمعها وتحليلها وفق آليات سوسيولوجية مركبة قامت بتحليل عناصر الأزمة من جوانبها المختلفة، بعضها اجتماعي - اقتصادي وبعضها الآخر طائفي - جهوي.

يبدأ الكتاب بمقدمة وينتهي بالفصل الثالث عشر وخاتمة. تشير المقدمة إلى أن «الثورة السورية هي امتداد للحالة الثورية العربية»، وأنه «كان يمكن تجنبها بالإصلاح» (ص ٢٤ و ٢٥)، لكن النظام اختار «طريق العنف المسلح» بسبب طبيعة السلطة ودور الأجهزة والمؤسسات الأمنية (أربعة أجهزة رئيسية) وتدخّلها في مختلف المجالات، ومشاركتها

«منهج التحليل الاجتماعي التاريخي» الذي يؤرخ تمدد الثورة، واستراتيجية قمعها، ومظاهر العنف المجتمعي، وجذور المظاهر الطائفية، والعوامل الجيوسياسية ومواقف الدول المختلفة المؤثرة في مسارها (ص ١٥).

بالإضافة إلى منهج التقصي - الحفري، قام الكاتب بعملية «توثيق واسعة ومُفصّلة لحوادث الثورة» (ص ٢٠)، وهو ما أعطاه أفضلية مرجعية قياسًا بتلك المحاولات التي صدرت عن هيئات بحثية مختلفة. وقد أعاد الكتاب «إنتاج تطور أعمال الاحتجاج السلمية وبنيتها وتحوّلها إلى ثورة وطنية شاملة ضد الاستبداد»، مركزًا على فرضية عفوية الثورة ومدنيتها وأصالتها (ص ٦٠١).

المجتمع السوري شديد التركيب والتعقيد. ومشكلة الثورة أنها انفجرت «ضد نظام استبدادي قمعي» يقوم «على تداخل الأمن والسياسة والاقتصاد، مولدًا فسادًا منتشرًا من القمة إلى القاعدة» (ص ١٢)، بما يشبه العصبية المنظمة عسكريًا التي نجحت في إقامة «علاقة زبونية وخدمات متبادلة» مع «الطبقات الاجتماعية المتنفذة اقتصاديًا» (ص ٣٠). لذلك، لم يقدم النظام حلًا سياسيًا للأزمة، وكان يراهن على خياره القمعي وتماسكه بسبب «صعوبة فصل الدولة عن النظام، ولا سيما حين يتداخل المجتمع والجيش والنظام شبه العسكري عبر انتمايات أهلية أو جهوية تربط هذه العناصر ببعضها ببعض» (ص ١٦٩). والأسد أبقى «الجيش والأمن في يد الموالين مباشرة له، بمن في ذلك الموالون جهويًا وطائفيًا» (ص ١٧٨). ويشكل هذا الرابط من الولاء الطائفي وغير الطائفي ذلك «الكارتيال» الذي يجمع «الأمن والأسرة الحاكمة وأصحاب

المشاركين في كتابة الشعارات على الجدران، وما أعقبها من انفتاح ملف «أطفال درعا» الذي أعطى ذريعة لانطلاق أول تظاهرة في سوق الحميدية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١، تلاها في اليوم التالي اعتصام أمام وزارة الداخلية في دمشق، فالتسع رقعة الاحتجاج وتصاعدت بعد سقوط ضحايا وتشيعهم في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١١ (ص ٨١-٨٥).

منذ تلك اللحظات، لم تتوقف الاحتجاجات السلمية؛ إذ أخذت تتمدد وتنتشر إلى اللاذقية (ص ٩٧-٩٨) وحمص (ص ١٠٨)، في وقت كان النظام «مسكوناً بهاجس وأد الحراك المحلي في مهده قبل أن يستفحل ويتحول إلى ثورة» (ص ٨٦)، فهو «تجاهل مطالب الناس وكرامتهم، ولم يكلف نفسه عناء البحث في الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الانتفاضة» (ص ٩١)، فأعطى المؤسسة الأمنية وظيفة استثنائية في اعتبارها «صلة الوصل بين الرئيس والنظام والمجتمع» (ص ٩٥)، وساهم نهج القوة في دفع «الأمر إلى أشكال من ردات الفعل الشعبية غير المتوقعة أمنياً» (ص ٩٨). وهكذا تطور مسار الاحتجاجات ضمن ثلاثية: شهداء، تظاهرة، شهداء، أو تظاهرة، شهداء، تظاهرة (ص ١١٣). وساهمت تلك الدينامية في توليد شرارات راحت تنتقل من المدن إلى الأرياف وبعدها من الأرياف إلى المدن.

المشهد الدامي

تسارع وتيرة الحوادث وتكرار مشهد التصادم اليومي بين السلطة والناس دفعا أحياء المدن التي ينحدر سكانها من «أصول بدوية» إلى توسيع دائرة الثورة بالتدرج في بعض المناطق، فكان لذلك تأثيره في مسارها العام و«توجيهها

في «صنع القرار السياسي» (ص ٢٩)، وهو ما دفعها إلى مواجهة الحركة الاحتجاجية «بخطاب الفتنة الطائفية، والمؤامرة التي تستهدف الاستقرار الاجتماعي» (ص ٣٤).

إن التشابه النيوي بين السلطات العربية لا يلغي الاختلاف، وأساس الاختلاف وجود تلك الشروخ في فسيفساء دول المشرق العربي (ص ٢٧) التي تتألف من مجتمعات مركبة دينياً وطائفيًا وإثنيًا، ساهمت في إعاقة «تبلور هوية وطنية جامعة تسمح بفصل المجتمع عن النظام، والنظام عن الدولة» (ص ٣١). التنوع ليس مصدر شقاق وضعف «إذا ما أحسنت إدارته، لكنه يصبح عامل إضعاف إن أسيتت إدارته» (ص ٢٨)، إذ يدفع الناس إلى عدم الاطمئنان ويخيفهم «مما يمكن أن تفرزه بنية المجتمع السوري المتنوعة طائفيًا في حالة تفجر الثورة» (ص ٩٢).

منذ البداية استخدمت السلطة العنف لمنع الاحتجاجات، وتعاملت معها بوصفها «مؤامرة». وبشار منذ تسلمه السلطة في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ من طريق التوريث حتى انطلاق الحركة الاحتجاجية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١ تعامل مع الشعب من موقع «الأستاذية» و«المربي» (ص ٤٩)، وخصوصًا بعد التجديد لولاية ثانية سنة ٢٠٠٧؛ إذ شكّل التجديد نقطة بداية «لديناميات اجتماعية جديدة غير مسبوقه» (ص ٦١)، وهو ما أعطاه قدرة على التملص من وعوده الإصلاحية إلى أن جاء خطابه الأول في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١، بعد تصاعد الاحتجاجات، «صادمًا لشرائح واسعة من المجتمع السوري» (ص ١٠٣).

الصدمة بدأت منذ نهاية شباط/ فبراير ٢٠١١، حين شنت قوات الأمن حملة اعتقالات ضد

أفرط النظام في استخدام القوة (ص ١٩١)، متزامناً مع «بروز انشقاقات للضباط والمجندين على الجيش السوري النظامي» (ص ١٩٣)، ونمو ظاهرة الإعلام الفوضوي الذي كان من أحد «أسباب عدم القدرة على التفكير العميق والموضوعي بالثورة»؛ إذ «ساهمت وسائل الإعلام العربية المؤيدة للثورة في هذا التضليل بنشرها الروايات كما هي من دون تحقيق صحافي حقيقي» (ص ١٩٥).

وكان لانعدام الاستراتيجية السياسية والعسكرية الموحد دور في إضعاف نمو الثورة، حين ظلّ «الجيش الحر أسير استراتيجية حشر نفسه فيها (...)»، لذلك فإن أي منطقة تحرّرت، تحرّرت من سكانها أيضاً، فأدى ذلك إلى نزوح الناس وتفرغ المدن خوفاً من الدمار والقتل في وقت لم تغير هذه الاستراتيجية من «ميزان القوى العسكري الاستراتيجي مع النظام» (ص ٢٠٥). وزاد الطين بلة «سلوك بعض القوى المسلحة المحسوبة على الثورة التي تعرضت للصنّاعيين والتجار أو ضغطت عليهم للتبرع بالمال، وظواهر الاختطاف وغيرها، عاد ليُبعد القوى الاجتماعية الرئيسة عن الثورة ويشعرها بأنها حالة غير موثوقة قد تؤدي إلى الفوضى» (ص ٢٠٦).

خصوصيات المدن

كانت استراتيجية النظام الأمنية، كما تبين بشكل واضح في درعا ودمشق وريفها وحمص، «تقوم على منع أي اعتصام جماهيري وإجهاضه خوفاً من أن تتكرر مشاهد الثورات العربية التي نجحت في إسقاط أنظمتها» (ص ١٥١). كذلك شكلت الاحتجاجات رافعة لنمو قوى اجتماعية بديلة من تلك الشبكة من العلاقات التي يعتمد

إلى المسار المسلح» (ص ١١٠)، وبدء تدحرج كرة النار، الأمر الذي دفع الاحتجاجات إلى الانتقال من الساحات العامة المكشوفة إلى الأحياء الخاصة والمنعزلة «ذات الكثافة السكانية الكبيرة» (ص ١١٨)، وأدى إلى «زيادة الاحتقان الطائفي» و«بروز مظاهر مسلحة في الأحياء الطرفية»، وأخيراً «زج الجيش في الحوادث» (ص ١١٩).

في رأي بشارة، «إن اعتصام حمص شكّل نقطة تحوّل في مسار الثورة، وأدى فضّه إلى اشتباكات الأحياء» (ص ١١٩)، لأن منع الاحتجاجات المدنية المركزية لم يؤدّ إلى وقف الثورة «بل ساهم في تحويل مجراها إلى مسارب أخرى، مثل الريف والأحياء الطرفية، وإلى التحوّل التدريجي من التظاهر السلمي الغزير بالتضحيات إلى العمل المسلح (...) وانحراف مسار الاحتجاجات إلى سياقات أخرى مسلحة وطائفية» (ص ١٢٠).

أدى تحوّل مسار الثورة إلى انفلاش الأزمة وانتقالها إلى أرياف المدن (دمشق، حمص، حماة، وحلب). وساهم النظام، الذي ثابر على «الحل الأمني»، «مساهمة حاسمة في تحوّل مسار الثورة من مدنية سلمية إلى ثورة اندفعت تدريجياً نحو التسليح بحجة شرعية، في البداية، هي الدفاع الأهلي عن النفس، إلى أن وصلت إلى درجة الثورة المسلحة» (ص ١٨٥). ويرى الكاتب أن الانتفاضة لم تتحوّل إلى «طور الثورة المسلحة إلا مع بداية عام ٢٠١٢»، وتحديدًا في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ «بعدها بدا ما قدّمه المسلحون في الزبداني (نموذجاً) رأى الأهالي والناشطون السياسيون أن في الإمكان تعميمه» (ص ١٩٨-١٩٩).

لم يكن الخيار المسلح من ضمن برنامج الانتفاضة وتوجهاتها، لكنه بدأ يتحوّل إلى فكرة جنينية حين

وذلك بعد أن توصلت «فئات واسعة من الشعب السوري إلى قناعة بأن التظاهرات السلمية لن تتمكن من إسقاط النظام» (ص ١٩٨).

تأسست وجهة النظر هذه على قاعدة عدم استعداد السلطة للتنازل، وذلك بسبب طبيعة النظام الذي جاء أصلاً من طريق الانقلاب وبأساليب غير مشروعة و ضد القانون. ومن يأتي بالقوة لا يذهب إلا بالقوة، ولذلك تعززت وجهة النظر التي ترى أن السلاح هو الأداة القادرة على إزالة العائق أمام التغيير. وتعزز رأي العنف المضاد بعد خطاب الأسد في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ وبدء النظام في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ بتشكيل ميليشيات «كرديف للقوات النظامية» (ص ٢٦٢). وانتشر مصطلح «الشيحة» بعد تظاهرات اللاذقية التي سادها جو من التوتر الاجتماعي والتخوف من وقوع احتكاكات ومناوشات بين المحتجين وبعض المدنيين المؤيدين للسلطة» (ص ٢٦٤)، إذ أدى «تجنيد الشيحة من القرى العلوية في ريف اللاذقية إلى استقطاب طوائفي حاد» بدعم من النظام الذي غطى اللجان الشعبية وضبطها «في جهاز مستقل له قيادة مستقلة عن جهاز الأمن» (ص ٢٦٨-٢٦٩)، ما شجعها على القيام بأعمال مشينة ساهمت في «زيادة حالة الشحن الطائفي في المدن والمناطق المختلفة» (ص ٢٧٠).

غطاء الاستبداد

ثلاثة تطورات «وقعت وأدت إلى ظهور تعبيرات طائفية أكثر حدة من السابق» وهي: أولاً، قمع الناشطين المدنيين بالقوة في مراحل الثورة الأولى (...); ثانياً، إصرار النظام على قراءة الثورة، تارة باعتبارها مؤامرة خارجية، وتارة أخرى فتنة طائفية (...); ثالثاً، ظهور محاور إقليمية تؤثر

عليها النظام وهياكله الأمنية، كما حدث في دير الزور حين أخرجت الانتفاضة «وجهاء العشائر المتحالفين مع النظام من معادلة التأثير في المدينة لمصلحة شخصيات ووجهاء معارضين لهم» (ص ١٥١).

ولأن النظام مسموك بشبكة علاقات أهلية -جهوية- طائفية تعطيه الحصانة وتغذيه بطاقة يمكن الاعتماد عليها في الفترات القلقة واللحظات المحرجة، كان من الصعب أن تتطور الثورة إلى ثورة شاملة في ظل السيطرة الأمنية التي تشكل نقطة توازن لضبط إيقاع المتغيرات التي يمكن أن تحدث في حال بدأ الاختلال في المعادلة السكانية يقوم بدوره في تعديل الموازين على الأرض.

مقابل تلك السلطة التي كشفت عن طبيعتها الأمنية وعدم اكتراثها بالدمار وهدم الأحياء وتفريغ المدن من السكان، ظهرت بوادر التسليح في الانتفاضة، «فطابع التسليح كان في البداية بدائياً تقليدياً متولّداً من واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية (...). وكانت ردة الفعل دفاعية ومشروعة من النواحي كافة، إذ كانت دفاعاً عن النفس في مواجهة ميليشيات الشيحة» (ص ١٩١)، لكن الأمور بدأت تتغير بعد حوادث مدينة جسر الشغور التي كانت «مفصلاً في تاريخ الثورة»، إذ تزامنت مع إعلان «المقدم المشق حسين هرموش عن تشكيل لواء الضباط الأحرار في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١» (ص ١٩٦). بعدها توسعت الانشقاقات، وبدأت «الدعوات في وسائل التواصل الاجتماعي ومن بعض شخصيات المعارضة إلى حمل السلاح ودعم المنشقين لتأمين حماية التظاهرات السلمية» (ص ١٩٦). و«أصبح الكفاح المسلح المكوّن الرئيس في الثورة السورية»،

وكذلك في درجة وعيها وتعاملها مع الناس في المناطق التي غاب عنها النظام (ص ٣٦٠-٣٦٦)، وهو ما أدى أحياناً إلى اختلاط «الجرائم الجنائية بالعنف الطائفي» (ص ٣٧٢) وفي حالات أخرى اختلاط «الموقف السياسي بالدوافع الطائفية والوعي المقلوب الذي ساهمت فيه بعض القنوات الدعوية السلفية» (ص ٣٧٣).

تحولت سورية، «بعد تعثر تنفيذ المبادرة العربية إلى ساحة للتفاعلات الجيوستراتيجية والطموحات المستقبلية للقوى العظمى والإقليمية» (ص ٤٥٥)، أما «الدول الغربية فلم تكنف بعدم تزويد الثورة بالسلح، بل منعت تزويدها بأي سلاح نوعي يمكنه أن يُغيّر موازين القوى» (ص ٤٥٩)، وإسرائيل ظلت «تفضّل استنزاف النظام من دون أن ينهار» (ص ٤٦١)، وموقف أميركا من الثورة «جاء ضمن الاستراتيجية السابقة القائمة على عدم التدخل المباشر» (ص ٤٧٣)، وروسيا اتخذت منذ البداية «موقفاً مثابراً في دعم النظام» (ص ٤٨٠)، وإيران «تعاملت مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية» فاتخذت موقفاً مؤيداً للنظام (ص ٥١٨-٥١٩)، وتجاوزت علاقة النظام بها «حد التحالف إلى التبعية المطلقة» (ص ٥٢٦).

أمام هذه الحلقة المغلقة، تُعتبر الثورة السورية حالة فريدة في الإقليم لجهة تشابك العوامل المؤثرة فيها والتي قد تؤدي إلى سيناريوات كارثية ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية» (ص ٦٠٨). يميّز بشارة هنا بين التسوية السلمية المستحيلة والتسوية السياسية الممكنة، ولكنه يعتبر أن «خيار الحل السياسي» لا يزال بعيداً «حتى كتابة هذه السطور بعد أكثر من عامين على نشوب الثورة» (ص ٦٠٨).

في خطابات الأزمة السورية (...) (ص ٣١٧). والنظام من جانبه «معني بالتخويف من فتنة طائفية إلى درجة الاستفزاز». كذلك «أدى كشف غطاء الاستبداد عن فتح مسار لظهور الكراهية الطائفية» (ص ٣١٨). وأخذت الطائفية المضادة (مأمون الحمصي، يوسف القرضاوي، عدنان العرعور) بالنمو من خلال الشحن الطائفي والمذهبي (ص ٣١٩).

التناقض إذاً اجتماعي وسياسي، «لكنه يتخذ شكل تناقض طائفي في مجتمع مركّب الهوية» (ص ٣٢٥)، وهذا ما يفسر لجوء النظام إلى قصف المدن وتدمير الأحياء وارتكاب المجازر ضد المدنيين بذريعة الدفاع وصد المؤامرة الخارجية؛ فالنظام لم يعد، بعد أن سقط غطاء الاستبداد، يكثرث لسمعته، فاتخذ قرار الإبادة أو الترحيل، فكانت مجازر كرم الزيتون، حي الرفاعي، معرّاف - حي القبير، التريمسة، حي الشماس، الذيابية، جديدة الفضل، بانياس، خربة السوداء، بساتين الوعر، حمورية ١، وحمورية ٢، زملكا، معضمية الشام، جديدة عرطوز البلد، وداريا (ص ٣٣٤-٣٤٠).

سردية الكتاب تتوقف بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٣، لكن المجازر وسياسة القتل اليومية لا تزال سارية المفعول ومن دون توقف حتى اللحظة، حيث «تستند بعض أشكال العنف السياسي في مظاهرها إلى ديناميات العنف الاجتماعي، ومنها وجود انقسامات اجتماعية أو عصبية اجتماعية من أنواع مختلفة تحركه» (ص ٣٤٣)؛ إذ شمل «العنف الاجتماعي جرائم وأفعالاً جنائية، وبعض الأعمال الطائفية» (ص ٣٤٦)، ومنها ظهور تيارات دينية متطرفة باتت تشكل خطراً على الثورة بسبب اختلافها «في المنهج والأهداف» (ص ٣٤٨).

العقد الأخير

إن التحليل السياسي الاجتماعي التاريخي لسردية كتاب درب الآلام نحو الحرية تكمله دراسة عن العقد الأخير في مقاربة سوسيو اقتصادية للباحث محمد جمال باروت في كتابه **العقد الأخير في تاريخ سورية - جدلية الجمود والإصلاح**^(٢).

يتوزع الكتاب على قسمين: يشمل الأول فترة بشار الأسد الذي ورث الحكم عن والده، ويتابع الثاني حال الانفجار وما نجم عنه من انشطارات أهلية ومناطقية عطلت إمكانات التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

ورث بشار عن والده في سنة ٢٠٠٠ «وضعا اقتصاديا - اجتماعيا - سياسيا ومؤسسيا حرجا»، ومشكلات اجتماعية - سياسية معقدة وكبيرة وغير محلولة» (ص ٢٩). وحاول الأسد الابن في خطاب القسم «أن يتبنى مقاربة إصلاحية» مؤسسية للخروج من هذه الأزمة» (ص ٣٣)، لكنه اصطدم بطبقة تملك «الدولة من خلال (حيازتها) أجهزتها» (ص ٣٥)، لذلك لجأ إلى اتباع منهج في الإدارة «يقوم على توزيع الأدوار» (ص ٣٧) ومحاولة الانفتاح على المجتمع، لكن حدود الانفتاح اقتضرت «على استبدال التعددية السياسية بتعددية اقتصادية» (ص ٤٠). وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٥ كان معظم «التصحيحين» و«التقليديين» قد «أحيلوا على التقاعد» (ص ٤٦). ووضعت الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بوصفها «خطة تأشيرية لإنجاز عملية تحول اقتصادي - اجتماعي عميقة، تنقل سورية من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي» (ص ٤٩)، لكن مشروع الخطة «ووجه بمعارضة شديدة من جهات متعددة، لكل منها سبب مختلف» (ص ٥٠).

لكن ظهرت خلال سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ شركات قابضة كبيرة «للعمل كصناديق استثمارية في استحداث الأعمال، وتملك أصول الشركات المساهمة المحدثه»، ومثل رئيس صندوق المشرق الاستثماري رامي مخلوف «دينامو تأسيس هذه الشركات» (ص ٧٠)، وهو ما فتح باب التنافس الكبير «بين كبار رجال الأعمال على إدارة الشركات القابضة» (ص ٧١)، وأدى إلى «تركز الثروة في جيوب فئة محدودة من رجال الأعمال الجدد، في غياب المنافسة» (ص ٨٠)، وهذا ما ساهم في تراجع معدل الادخار التقليدي الإجمالي من ٢٣ في المئة في سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣ في المئة في سنة ٢٠٠٨، و«بالتالي تراجع حجم الادخار التقليدي الممول للاستثمارات عام ٢٠٠٨، إلى أقل من نصف ما كان عليه عام ٢٠٠٠» (ص ٩٤). لذلك لم يكن مفاجئا «ارتفاع نسبة السكان الفقراء وتركزت درجة الفقر في الأرياف والمناطق العشوائية واستمرت المنطقة الشمالية الشرقية (إدلب وريف حلب ومحافظات الرقة ودير الزور والحسكة) في الاستحواذ على أكبر عدد من الفقراء مقارنة بعام ٢٠٠٤. وقد يفسر ذلك أن شرارة الاحتجاجات انطلقت (...) من المناطق الأدنى نمواً، وكانت الأشد في درعا ومدنها وريف دمشق» (ص ٩٧).

يقابل ذلك «ارتفاع في نسبة البطالة، في فئة الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي وما فوق» (ص ١٠٩)، وارتفاع معدل البطالة إلى نحو ١٦,٥ في المئة في سنة ٢٠٠٩، ويمثل ٣,٤ ملايين عاطل من العمل، وارتفاع حجم خط الفقر إلى ٦,٧ ملايين نسمة، يمثلون ٣,٣ في المئة من إجمالي سكان سورية» (ص ١١٠)، كذلك وصل معدل التضخم في سنة ٢٠٠٨ إلى «١٥,٩ في المئة»

إلى شبكة التواصل الاجتماعي اضطلعت الفضائيات «بدور الوسيط التقني الاتصالي الأهم في عملية التأثير، وتكوين اتجاهات الرأي العام في المجتمعات العربية المأزومة» (ص ١٥٨)، وهو ما رسم خريطة طريق لنهوض احتجاجات في نهاية سنة ٢٠١٠ ومطلع سنة ٢٠١١؛ فالاحتجاجات العربية كانت نتاج عوامل مشتركة وردّات فعل على فشل برامج التحرير الاقتصادي التي لم ترفع التسلط والملاحقة ضد المعارضة، وإنما زادت من هشاشة الدولة التي لجأت إلى القوة المباشرة لتعويض الضعف البنوي وتعويم المؤسسات التي أصيبت بالشيخوخة (ص ١٦٤ و ١٦٥).

الانفجار

أدى الاحتقان السياسي المحكوم بخلفية اقتصادية - اجتماعية إلى تشكيل الإطار العام لنمو الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في المدن السورية وتمثّلت بداية في حادث الحريقة في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١١، مسجلاً بذلك بدء الانفجار وانتشاره على امتداد مساحة الجمهورية. فالمشهد لم يكن ممكناً أن ينشأ «لولا توافر بيئة قابلة مسبقاً لاستقبالها والانفعال معها» (ص ١٧٨). وكانت السلطة في تلك اللحظات مرتبكة «بين الحل السياسي، بطريقة استخدام «القوة الناعمة»، وبين الحل الأمني بطريقة استخدام «القوة القاسية» فاختارت سياسة العنف المكشوف، ما صب «الزيت على النار» (ص ١٨٧) بدعوى «الحفاظ على هيبة الدولة» (ص ١٨٨). ويتسق ذلك «مع جوهر المنطق الأمني السوري في الشك، وقراءة كل حدث جليل، بمنظور (المؤامرة) الخارجية» (ص ١٩٥)، وهو ما أدى إلى دفع البلاد شيئاً فشيئاً باتجاه التآجيج الأهلي الطائفي، بدءاً من

(ص ١١٨)، وتدنت تحويلات المهاجرين التي تقدّر بما يتراوح بين مليار و ١,٤ مليار دولار سنوياً «إلى النصف تقريباً» (ص ١٢٠)، وهو ما ساهم في مفاجمة العجز «عن ردم الهوة التنموية» بين المركز والأطراف، «الأمر الذي أدى إلى خلق فجوات التنمية المنطقية في سورية» (ص ١٣٦)، وذلك بسبب اختزال صيغة الإصلاح في «عملية لبرّلة يقودها تحالف البيروقراطية مع شريحة رجال الأعمال الجدد، التي أعيد تكوينها لهذا الغرض» (ص ١٤٢).

ظل حزب البعث رسمياً «قائد الدولة والمجتمع»، لكن الدور تراجع فعلياً لمصلحة «اللجنة السياسية العليا». ويُفهم من تغير أدوار اللاعبين «أنه نتيجة عملية تغير اجتماعي»، وتظهر «ضمن قواعد اللعبة المسرحية لعلاقات القوة الاجتماعية والسلطة» (ص ١٤٥). ونتج من عملية إعادة تعريف أدوار اللاعبين «توليد نظام جديد تسلطي متلبزل، يمثل رجال الأعمال الجدد» قاطرته في الاستثمارات والتحالف مع الاستثمارات الخارجية، لرفع معدّل النمو الاقتصادي» (ص ١٤٧). وكانت عملية اللبرّلة تفترض «إنعاش دور المجتمع الأهلي أو المدني أو القطاع الثالث، الذي يتوسّط بين الدولة والقطاع الخاص» (ص ١٤٩)، وهو أمر لم يحدث؛ إذ قامت الشرائح الدينامية من الفئات الوسطى بتعويض هشاشة المجتمع المدني بخلق نوع «من التجمع الافتراضي في شبكات ومنتديات وتجمعات ومواقع تواصل اجتماعي تكوّن نوعاً جديداً من الفضاء العام، عبر الشبكة العنكبوتية» (ص ١٥٣). ونجحت مواقع التواصل الاجتماعي في تعطيل «آليات الهيمنة التقليدية التي وظفتها السلطات المسيطرة للهيمنة على الفضاء العام» (ص ١٥٧).

وأطراف المدن الكبيرة» (ص ٣٠٩). كذلك كان للعامل العشائري (شبه البدوي) دوره في «احتدام الحركات الاحتجاجية» (ص ٣٠٣)، لأنه كلما كان «التعامل الأمني فظاً وأسفر عن وقوع قتلى وحملة اعتقال، كانت حركة الاحتجاج أقوى وأشد كثافة وانتشاراً، بفعل عوامل التضامن الجهوي والعشائري والعائلي والأهلي» (ص ٣٠٨). ويعني ذلك أن الحركات الاحتجاجية «تشير بوضوح إلى أنها حركة الأطراف الفقيرة والمهمشة (المتنفضة) مقابل المراكز (الخاملة)» (ص ٣٢٢). وهي على المستوى التكويني أو العمقي للبنية الداخلية «تتسم بدينامية الاستقطاب بين الأطراف المتمدينة المهمشة والفقيرة والمراكز المدنية السيّدة والمترفة، وبحضور مقاطع من بعض ديناميات غزو الأطراف للمركز، ومحاوله تثويره» (ص ٣٤٠).

ويتهي باروت إلى المطالبة بتسوية تاريخية بسبب وجود «طوائف متعددة في المجتمع الأهلي» متهاية مع النظام السوري (ص ٣٨٨)؛ فالمجتمع «معقد الهوية دينياً مذهبياً وأقوامياً، إذ يشمل اجتماعه الأهلي على المستوى المذهبي الديني على ما لا يقل عن ١٧ مجموعة فرعية أو بالأحرى (طوائفية)» (ص ٣٨٩). لذلك، فإن «انهيار النظام السياسي في البلدان المركبة الهوية بعامه، التي ينتمي إليها المجتمع السوري ومجتمعات الهلال الخصيب والجزيرة العربية بخاصة، يحتمل انهيار الهيئة الاجتماعية برمّتها معه، ودخول المجتمع في مرحلة تمزق اجتماعي وإثني وطوائفي ومناطقية (...)» (ص ٣٩٢). ويرى باروت أن حركة الاحتجاجات أنتجت موازين قوى جديدة تتلخص في «استحالة عودة النظام إلى ما كان عليه قبل آذار/ مارس ٢٠١١» (ص ٣٩٦)،

توتر العلاقة بين «الأحياء السنية والأحياء العلوية في بانياس، وبين بانياس السنية ومحيطها» (ص ٢٣٢). كذلك برز خلال هذه المرحلة «الاحتقان الطائفي الذي أخذ شكل تضامنية طائفية (...) في أحياء حمص التقليدية (...) التي تتسم بانحدار قسم مهم من سكانها من أصول بدوية» (ص ٢٣٧).

في هذا السياق، صيغت نظرية «المؤامرة»، وتبنت القيادة «استراتيجية الحل الأمني لاحتواء الأزمة بأساليب (القوة القاسية)، وتعليق الحل السياسي إلى حين إنجاز مهمات الاستراتيجية الأمنية» (ص ٢٤٩). وتوسعت في هذه المرحلة عمليات الجيش (...) بهدف إخماد الحركات الاحتجاجية تحت عنوان «مكافحة السلفيين» (ص ٢٥١). وعكس ذلك «انزلاق السلطة الفعلية إلى أيدي الأمنيين والعسكريين» (ص ٢٥٤)، وهو ما أدى إلى توسيع دائرة الاشتباكات وتدمير الأحياء وتفريغ المدن من السكان ونزوح العائلات إلى دول الجوار خوفاً من «هذه الأجواء المصابة بوباء (الكراهية) (...) سواء أكانوا من هذا الطرف أم من ذلك» (ص ٢٦٩)؛ فالكراهية دفعت «أبناء كل طائفة بالنزوح من الأحياء المختلطة التي تمثل الطائفة الأخرى أغلبيتها» (ص ٢٨٧).

المركز والأطراف

يرى باروت أن التظاهرات والاحتجاجات التي وقعت منذ ١٩ شباط/ فبراير وحتى أواخر تموز/ يوليو ٢٠١١ (خمسة شهور ونصف شهر تقريباً) اندلعت وتطوّرت في المدن المتوسطة والصغيرة، وفي البلدات والأطراف العشوائية الفقيرة والمهمّشة في المدن الكبرى، وهو ما يشير إلى «أن الفقر في سورية ظاهرة مناطقية تميز تلك المدن

ثم أنشئت شبكة «أوغاريت» الإخبارية في آذار/ مارس أيضًا «من قبل مجموعة من الناشطين في الداخل والخارج» (ص ٨٧). وسرعان ما تدرجت الكرة وأخذت المحطات تظهر على أنواعها، حاملة معها خطابات تحريضية (سلفية، دينية) تشع بالآخر (الخطاب القرضاوي، الخطاب المعقلن أو المرشد، الخطاب المتسلفن - العرعوري) لتضع الصراع في إطار التشنج الأهلي والانقسام الطائفي - المذهبي؛ إذ على «الرغم من أن الثورة السورية انطلقت في مناطق ريفية، فهي امتدت إلى المدن الكبيرة مثل حمص وحماة ودرعا ودير الزور وإدلب واللاذقية (...)، لكن العمليات العسكرية وحملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها السلطات (...) كان لها الأثر الكبير في انفلات الإيقاع الذي كانت تفرضه وتضبط من خلاله أي انحرافات ممكنة» (ص ١٠٣).

وفي رأي الكاتب أن «ظهور هذا المشهد هو نتيجة طبيعية في مجتمعات مثل المجتمع السوري، حيث فشلت الدولة في إنتاج هوية وطنية جامعة يمكنها أن تثبط تأثير الانتفاء الفرعي؛ وفي ظل هذا التوقع يظهر الخطاب الشعبوي الذي يحمل إشارات طائفية تلامس شريحة معينة ذات تأثير كبير لتغزو الأغلبية في تفكيرها وسلوكها أقرب إلى سلوك الأقليات» (ص ١٠٥). وحتى «تسمية الجمعة في سورية، لم تخرج من رحم الميادين الثورية فحسب، بل اختطفت من قبل الفضاء الافتراضي، وتم احتكارها من قبل جهة معينة ذات توجهات سياسية، وحاولت فرض أدبياتها وعقائدها السياسية على الشارع المحتج» (ص ١٢٨). وحال الثورة السورية كحال الثورات العربية الأخرى،

وهو ما يستدعي التوجه نحو «تسوية تاريخية» تُطلق ديناميات جديدة في عملية التغيير في إطار «شروط المجتمع السوري المركب الهوية والمنقسم في آن معًا»، بحيث يكون «التفاهم الوطني» هو المنحى المطلوب «للخروج من الأزمة البنيوية الراهنة» (ص ٣٩٩).

الثورة في المجال الافتراضي

«مع انطلاقة الثورة وانعدام وجود حيز واقعي وجد الناشطون في سورية في الفضاء الافتراضي ملاذًا لنقل وقائع احتجاجاتهم وقيمهم السياسية في غياب قوى سياسية معارضة منظمة قادرة على تأطير الحراك الشعبي على الأرض» (ص ١٦٥). وقد أعطى غياب الجانب الميداني فرصة للعالم الافتراضي للتحرك وتأسيس فضاء في المجال السياسي العام، والحض على الاندفاع على الأرض في سياق دمج بين الحقيقة والخيال؛ فهذا المجال المتوهم حاول حمزة المصطفى في كتابه الثورة السورية - الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام^(٣) توضيح رموزه من خلال رصد أعمال شبكات الاتصال والتواصل وأفعالها.

يرصد حمزة المصطفى تطور شبكات الاتصال والتواصل وتوسعها بعد رفع الحجب المفروض عليها «من قبل السلطات في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١» (ص ٣٣١)؛ فالرفع أدى إلى ازدياد عدد المستخدمين، وأعطى فرصة للتحرك الشبابي في المجال الافتراضي بعد أن كانت تقتصر سابقًا على صفحة «الثورة السورية» التي أنشئت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (ص ٣٩). وبعدها أسست شبكة «شام» الإخبارية التي بدأت عملها في آذار/مارس ٢٠١١ (ص ٦٧).

حزيران/يونيو ٢٠١١» (ص ١٥٠). وواجه الاتحاد بعد إعلان تأسيسه مجموعة من العقبات، أبرزها افتقار الشباب إلى الخبرة السياسية (...)، لكن الاتحاد استطاع تجاوز بعض هذه العقبات مع تزايد الخبرة الميدانية والإعلامية لممثلي التسيقيات في الاتحاد (ص ١٥١)، مع ذلك، فشلت هذه الهيئات الافتراضية - الميدانية «حتى الآن في تأسيس كيان ميداني متماسك يستطيع أن يفرض معالم المرحلة السياسية في الثورة الحالية أو المقبلة» (ص ١٥٩)، والسبب في الانحرافات «يعود بالأصل إلى انحراف النقاشات ضمن المجال العام الافتراضي (...)، أما الجزء الأكبر فيقع على نظام الاستبداد الذي لاحق الطبقة المثقفة التي انخرطت في الاحتجاجات، فمنع الاعتصامات، وأجهض صنع الشعارات داخلياً، وأفرط في العنف إلى درجة حدّدت التفكير العقلاني للمستقبل» (ص ١٦٦-١٦٧).

خلفيات الثورة

بعد أكثر من سنتين على اندلاع الثورات العربية، أخذت القراءات تتشعب نتيجة المتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي. وأكثر الانتفاضات إثارة للأسئلة كانت انتفاضة سورية بسبب موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي. وقد أدى الاختلاف على قراءة المشهد السوري إلى ظهور وجهات نظر متضاربة بشأن خلفيات الحدث وتداعياته.

في إطار السياق المذكور، صدر كتاب خلفيات الثورة - دراسات سورية^(٤) الذي يتضمّن «أربعة عشر بحثاً أنتجها باحثون سوريون» (ص ١٩) وحاولت قدر المستطاع «أن تتخطى ما هو ظاهر في مجريات الأحداث والأفعال التاريخية المباشرة

فهي لم تنطلق «كردة فعل على المسائل الكبرى السيادية، وإنما نشأت حركات احتجاجية بسبب استعصاء الأنظمة الحالية على الإصلاح واستمرار الاستبداد» (ص ١٣٢).

وساهم استعصاء الأنظمة ورفضها الإصلاح سلمياً في خروج الظاهرة المسلحة من رحم مجتمع غير متجانس، وهذا ما جرى في سورية في الأشهر الأولى للاحتجاجات، «بيد أنها حملت طابعاً بدائياً تقليدياً يعكس واقع البنى الاجتماعية العشائرية والتقليدية التي انطلقت منها (...) الأمر الذي أدى إلى بروز شباب مسلح (إسلامي) بهدف رد الاقتحامات الأمنية المتكررة» (ص ١٣٧)، وهو ما «أدى إلى بروز حالة من (العسكرة) للثورة السورية، لم تستطع هذه الوسائل (الفضاء الافتراضي) في ما بعد طمسها وإنكارها» (ص ١٤١). ونتيجة استمرارية الاحتجاجات، «كان من الطبيعي أن تفرز بؤر الاحتجاجات قيادات محلية أخذت على عاتقها تنظيم الحراك ونقل معطياته الإعلامية عبر (اليوتيوب) أو على مواقع الصفحات الناشرة لتنتقل إلى وسائل الإعلام وفق حركة دائرية ليعاد ضحكها كرموز جديدة في المجتمع» (ص ١٤٥).

وكان لهذا التطور الحراكي الميداني دور في دفع وسائط التواصل الافتراضي إلى المطالبة بتشكيل تسيقيات، بعد أن اكتشف الناس صعوبة إسقاط النظام، خلافاً لما حدث في تونس ومصر، الأمر الذي شجّع على تشكيل «قيادات محلية» أخذت تنتشر وتمتد في مختلف المحافظات والمناطق حتى «تكاثرت عددياً بصورة مفرطة» (ص ١٤٧)، إلى أن جرى تأسيس اتحاد تسيقيات الثورة في أيار/مايو ٢٠١١، و«لكن بيانه التأسيسي صدر في ١

تناول الفصل الخامس «البنية التسلطية للنظام السوري»، فقرأ جاد الكريم الجباعي النشأة والتطور والمآل الذي وصلت إليه مجريات الحرب الدائرة اليوم؛ إذ تؤكد «أن العائلة أو العشيرة أو الطائفة، إذ تعتبر المكاسب التي يحصل عليها أفرادها مكاسب لها، تلتف حول العصبية الغالبة التي تمسك بزمام السلطة. وكلما ازداد عدد الأفراد المستفيدين أيًا كان نوع الفائدة ومقدارها يزداد ولاء العائلة أو العشيرة أو الطائفة للسلطة» (ص ٢٢٢).

ويتحدث خضر زكريا في الفصل السادس عن «المعارضة الحزبية التقليدية في سورية»، ويقرأ مواقفها واتجاهاتها على الرغم من أنها «مشتتة داخل سورية وخارجها في عدد كبير من البلدان» (ص ٢٤٣)، بينما ينتقد حازم نهار في الفصل السابع «خطاب المعارضة السياسي خلال الثورة» الذي كشف عن «ظاهرة الجميع ضد الجميع، وحملات تشهير دائمة على مستوى الكتل السياسية والأفراد. وظاهرة الذات الفردية التي تضع نفسها فوق الجماعة والبلد والثورة، وظاهرة التنازع على المناصب...» وغيرها من سلبيات ونواقص (ص ٢٦٩).

ويأتي الفصل الثامن ليقراً «سياسات إدارة الأزمة السورية» من خلال منهجية «الإدارة بالأزمة»، ويستخلص كاتبه عقيل محفوض مجموعة مفاهيم مفتاحية للإطالة على الأزمة اختصرها بمسميات «النعامة» و«المقامر» و«المغامر» و«المنوال» و«المخيالي» و«القيمي» و«صندوق باندورا» و«خيار شمشون» و«طائر البشروش» و«خيار الإسكندر» و«عقدة غوردان» و«الحرب الهجينة»، وصولاً إلى النتائج والاستخلاصات

إلى مقارنة بعض اتجاهات البنية الاجتماعية العميقة تلك في معناها الشامل» (ص ١٨). توزعت أبواب الكتاب على ثلاث مقاربات: تَضَمَّنَتْ أولاً «أسئلة التنمية المأزومة والثورة»، وثانياً «في أسئلة التسلطية والمعارضة والحركات السياسية»، وثالثاً «في أسئلة الأبعاد الجيو-سياسية لتحويلات الثورة» (ص ١٩، ٢٣، ٢٨).

في الفصل الأول من فصول الكتاب الأربعة عشر، حاول الباحث نبيل مرزوق كشف تداعيات «التنمية المفقودة في سورية» منذ أواسط الثمانينيات التي فاقمت معاناة الشعب، وصولاً إلى سنوات ١٩٩٢-٢٠٠٩ التي لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادي فيها نسبة ٤٦, ٢ في المئة سنوياً (ص ٣٥). ويذهب منذر خدام بالاتجاه نفسه في الفصل الثاني الذي يتناول «الأساس الاقتصادي للأزمة السورية»، إذ يرى «في الأزمة الراهنة التي تعصف بسورية ولو أن عنوانها الأبرز هو مطالبة الشعب بحريته وكرامته، أن لها جذوراً عميقة في الواقع الاقتصادي الذي تعيشه» (ص ٧٢). ويرى أيضاً سمير سعيغان في الفصل الثالث أن سياسات توزيع الدخل كان لها دورها في الانفجار الاجتماعي في سورية، حين تركز نشاطها طائفيًا ومذهبيًا وجهويًا. واتخذ حسني العظمة في الفصل الرابع غوطة دمشق نموذجًا لقراءة «جدلية الانحطاط البيئي وتدهور أحوال العيش». يتحدث البحث عن تلك العلاقة بين تدهور المعاش وانحطاط البيئة (التصحّر، التشوه العمراني، الجفاف، قطع الأشجار)، وهو ما جعل الغوطة «في منزلة بوتقة ساخنة تتفاعل فيها مجمل الإحباطات والإخفاقات والتشوهات والتناقضات (...). على الصعد السياسية والتنموية والبيئية والاجتماعية (...).» (ص ١٨٥).

من «خلال ممارسته التحريض الطائفي والعنف المفرط في قمع الاحتجاجات» (ص ٤١٨)، وكذلك «التفاوت في مستوى المعيشة» لأنه يعزز «الولاءات التقليدية من عرقية وطائفية وقبلية» (ص ٤٢٦).

في الفصل الحادي عشر، يتحدث حمزة المصطفى عن «جدل الواقعي والافتراضي بين الصناعة والتأثير»، محاولاً تفسير ظاهرة «ميدائية» الإعلامية التي طغت على الانتفاضات منذ انطلاقتها في تونس ومصر وامتدادها إلى دول عربية أخرى (٤٢٧). وعلى الرغم من أهمية وسائل الاتصال، يعتبر الكاتب أن «لا أحد يستطيع إثبات علاقة سببية بين انطلاق الثورات والاحتجاجات ووسائل التواصل الاجتماعي» (ص ٤٣٣). وبسبب غياب ساحات التغيير في سورية، خلافاً لما جرى في مصر وتونس واليمن، شكّل «الحيز العام الافتراضي» ذاك البديل «من المجال السياسي السلطوي» (ص ٤٣٦).، فظهرت صفحة الثورة السورية (٤٦٣ ألف مشترك ومتابع)، وشبكة شام (٢٦٢ ألفاً)، وصفحة لجان التنسيق المحلية (٣١ ألف متابع) وغيرها من هيئات ومنابر، الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن الثورة السورية «ظاهرة ميدائية» حين تحوّل الوضع الداخلي (المجهول إعلامياً في السابق) إلى «عنوان متلفز (مرئي) يتصدر نشرات الأخبار» (ص ٤٤٦). لكن بعد أن «طغى الكفاح المسلح على الطابع المدني الاحتجاجي، تراجع تأثير الافتراضي (...)، وهنا عادت الأولوية إلى الواقعي قبل الافتراضي» (ص ٤٥٧).

وجاءت الفصول الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر لتقرأ وتتابع تضارب المصالح وتقاطعها

و«الإشارات والتنبيهات»، ليؤكد في النهاية أن الأزمة السورية «مسألة جذعية أو تكوينية» آلت إلى أن تكون «حالة تطورية وتفاعلية» تدير الأزمة «بما هي إدارة للمخاوف والمخاطر وإدارة للتوقعات» (ص ٣٣٤)... وهذا ما يدعو الكاتب «الإدارة بالأزمة».

ويتحدّث آزاد أحمد علي في الفصل التاسع عن «دور أكراد سورية في المتغيرات السياسية والانتفاضة الراهنة»، معتبراً الأكراد «رافداً أساسياً لسكان بلاد الشام» (ص ٣٣٥)، ولا يتناسب وضعهم مع توصيف «أقلية كردية» (ص ٣٦٩)، بينما يعتبر نيروز ساتيك في الفصل العاشر، الذي تناول «الحالة الطائفية في الانتفاضة السورية» في مساراتها وأنماطها، أن الطائفية «هوية فرعية في التاريخ السوري»، وهي دخلت في مسارات وأنماط منذ العهد العثماني (حوادث ١٨٦٠) وصولاً إلى «تسييس الاستعمار للهويات الفرعية» باتجاه «قومنة الطائفة» في سنة ١٩٢٠ (ص ٣٨٤)، وفشل مشروع الدويلات وغيابه عن الساحة في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ شهدت سورية «بداية انفتاح المجتمعات الأهلية بعضها على بعض» (ص ٣٩٠).

أمّا الطائفية خلال الانتفاضة التي انطلقت في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، فتمظهرت في مشاهد ومراحل متتالية، إذ بدت بدائية في مرحلتها الأولى، ثم اتخذت أنماطاً من العنف في مرحلتها الثانية، وانزلت بعد ذلك في المرحلة الثالثة باتجاه ارتكاب أعمال خطف وابتغالات وتهجير، لتتحول في مرحلتها الرابعة إلى جرائم الكراهية ونوع من الانتقام الجماعي في نهاية سنة ٢٠١١ (ص ٤٠٩). ويحمّل الكاتب النظام السياسي مسؤولية التدهور

في الأزمة السورية، فتحدث مروان قبلان في الفصل الثاني عشر عن موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، إذ شكلت الأزمة «مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازاناتها» (ص ٤٦١)، مشيراً إلى «أن النظام السياسي الدولي - مثل الطبيعة - لا يحبُّ الفراغ» (ص ٥٠٠).

وتحدث علي حسين باكير في الفصل الثالث عشر عن «الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية»، وأعاد التذكير بمشروع محمد جواد لاريجاني الذي صيغ في ثمانينيات القرن الماضي تحت عنوان «الاستراتيجية الوطنية - نظرية أم القرى»، ويركز على موقع إيران الجيوبوليتيكي في المنطقة وأهمية تمددها الإقليمي للدفاع عن أمنها الوطني (ص ٥٠٧)، في مقابل طموح تركيا باتجاه «تصغير النزاعات» والانفتاح، واستقطاب سورية إلى جانبها، و«السعي إلى أداء دورٍ مؤثرٍ وفاعل في حل النزاعات الإقليمية» (ص ٥١٤).

الهوامش

- (١) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس ٢٠١٣).
- (٢) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية - جدلية الجمود والإصلاح (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/ مارس ٢٠١٢).
- (٣) حمزة المصطفى، الثورة السورية - الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان/ أبريل ٢٠١٢).
- (٤) خلفيات الثورة - دراسات سورية (مجموعة مؤلفين) (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس ٢٠١٣).

في الأزمة السورية، فتحدث مروان قبلان في الفصل الثاني عشر عن موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، إذ شكلت الأزمة «مدخلاً لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازاناتها» (ص ٤٦١)، مشيراً إلى «أن النظام السياسي الدولي - مثل الطبيعة - لا يحبُّ الفراغ» (ص ٥٠٠).

وتحدث علي حسين باكير في الفصل الثالث عشر عن «الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية»، وأعاد التذكير بمشروع محمد جواد لاريجاني الذي صيغ في ثمانينيات القرن الماضي تحت عنوان «الاستراتيجية الوطنية - نظرية أم القرى»، ويركز على موقع إيران الجيوبوليتيكي في المنطقة وأهمية تمددها الإقليمي للدفاع عن أمنها الوطني (ص ٥٠٧)، في مقابل طموح تركيا باتجاه «تصغير النزاعات» والانفتاح، واستقطاب سورية إلى جانبها، و«السعي إلى أداء دورٍ مؤثرٍ وفاعل في حل النزاعات الإقليمية» (ص ٥١٤).

هذا أيضاً ما أشار إليه منذر بدر حلوم في الفصل الرابع عشر عن «ركائز الموقف الروسي من الثورة السورية» حين تتبّع جذور الموقف الروسي، و«البحث عن النقاط التي يركز عليها»